

الموضوع الاول
ضرورة وجود قانون للبورصة

بعض جوانب التنظيم المحاسبي لسوق الأوراق المالية

الدكتور صادق محمد البسام
كلية التجارة - جامعة الكويت

إن من أهم المعوقات التي تعترض مسيرة سوق الأوراق المالية الكويتي في الوقت الحاضر يمكن تلخيصها فيما يلي^(١) :

أولاً : ظاهرة المضاربة - فمع أن ظاهرة المضاربة بحد ذاتها ظاهرة طبيعية وصحية في كل الأسواق ، إذ ما بقيت ضمن حدود معقولة ، ولكن إذا ما تجاوزت حدودها فإنها تصبح ظاهرة خطيرة على الاقتصاد الوطني ومن ثم غير مرغوب فيها . المضاربة في سوق الأوراق المالية الكويتي تفاقمت بشكل فاق كل حد وذلك بتشجيع من غياب التنظيمات والقوانين القادرة على كبح جماحها فنجد أن بعد

(١) انظر على سبيل المثال

- الاقتصاد الكويتي « على هامش مؤتمر تطوير سوق الأسهم في الكويت » الافتتاحية ص ٦ - ٧ العدد ٢١٢ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٢ .
- أسامة الأنصاري « سوق الأسهم الخليجية في دولة الكويت » المصارف العربية - تشرين ثاني / كانون أول ١٩٨٢ ص ٨ - ١٢ .

حصر الديون الاجمالية للمتعاملين في سوق الأوراق المالية والتي تم تسجيلها لدى شركة المقاصة (الشيكات المؤجلة الناتجة عن عمليات بيع العقار لم يتم تسجيلها) بلغت ٢٦,٧ بليون دينار أي ما يقارب ٩٠ بليون دولار . فلو قارنا هذه الديون الآجلة مع ما هو متوفر لدولة الكويت من سيولة مالية واحتياطيات أجنبية لنفس الفترة (البالغة ١,٦ بليون دينار سيولة مالية أي حوالي ٥,٧٦ بليون دولار وحوالي ٨٠ بليون دولار استثمارات اجنبية أي حوالي ٢ بليون دينار كويتي) لوجدنا أنها تفوق الثروة الوطنية بأسرها ، هذه الديون الاجمالية يتوقع أن تصفى على ٧ بليون دينار بعد إجراء المقاصة كما أن وزير المالية والتخطيط في دولة الكويت يعتقد أنها ستصبح بليونين دينار بعد إجراء المقاصة والتخفيضات في المديونية .

إن إحدى مؤشرات المضاربة في سوق المناخ (السوق الذي تتداول فيه الاسهم الخليجية والاسهم الكويتية قبل تسجيلها في البورصة) هو الارتفاع الهائل في أسعار الاسهم ، فخلال الفترة بين مايو ١٩٨١ و مايو ١٩٨٢ قفزت من ٢٧٥ نقطة إلى ٩٢٠ نقطة مقارنة بالارتفاع في سوق البورصة الكويتي لعام ١٩٨١ والذي بلغ ٥٦٪ فقط . هذا الارتفاع الذي حدث في الفترة السابقة إنعكس وألحق خسارة عما كان عليه المؤشر في عام ١٩٨١ . بمقارنة هذا بما حدث في الكساد الكبير لسنة ١٩٢٩ في الولايات المتحدة نجد أن مجموع قيمة الاسهم في هذا السوق في صيف عام ١٩٢٩ كانت ٨٩ بليون دولار هذه الاسعار بدأت في الانخفاض في خريف ١٩٢٩ حيث فقدت ١٨ بليون دولار في المجموع . بعد هذا الانخفاض الكبير لاحت في الأفق بوادر الارتفاع ولكن السوق لم يستطع الصمود في ربيع ١٩٣٠ وبدأ الكساد الكبير والذي استمر لسنتين ونصف . ففي عام ١٩٣٢ كان إجمالي قيمة الاسهم المتداولة في سوق نيويورك للأوراق المالية حوالي ١٥ بليون دولار وهذا يعني هبوط قيمتها بمعدل ٥٠٪ أو ٧٤ بليون دولار عن عام ١٩٢٩ .

ثانيا : عدم وجود تشريعات وتنظيمات متكاملة وفعالة لتنظيم عمليات سوق الأوراق المالية . فمن الملاحظ أن معظم التشريعات الاقتصادية والتجارية

الكويتية قد وضعت في وقت لم تكن فيه للكويت خبرة بسوق الأسهم ، كما استندت إلى تشريعات دول أخرى لا تملك خبرة متقدمة في هذا المجال . كما أن التراخي وعدم الاصرار على تنفيذ القانون في أمور كثيرة من الأمور المتعلقة بعمليات البورصة يضاف إلى هذه المأساة .

ثالثا : إن من أهم شروط حرية السوق وضمان الفرص المتكافئة للمتعاملين فيها والقضاء على موجات المضاربة ، إن يتوفر للمتعاملين قدر كاف من المعلومات والبيانات المالية والمحاسبية عن أوضاع الشركات المدرجة اسهمها في السوق . وحيث أن مهنة المحاسبة في الكويت لا تزال تعاني من عدة قصور منها عدم توحيد المفاهيم الأساسية وعدم وجود معايير ومبادئ محاسبية متعارف عليها بين المحاسبين مما لاشك أدى ويؤدي إلى عجز مهنة المحاسبة عن خدمة سوق الاوراق المالية على أحسن وجه وخصوصا فيما يتعلق بطبيعة ودقة المعلومات التي تعلنها الشركات ، وما إذا كانت هذه الشركات تقوم باظهار قدر كاف من المعلومات الضرورية للمتعاملين بالسوق . وهذا يرجع بلاشك إلى عدم معرفة مهنة المحاسبة الحقيقية بما هي احتياجات مستخدمي البيانات والمعلومات في الكويت مما يجعل هذه البيانات المنشورة عديمة الفائدة في كثير من الاحيان ويصعب تحليلها وفهمها من ناحية أخرى .

رابعا : فقدان السوق كثير من مؤسساته الضرورية مثل « صانعو السوق » « وهيئة التقاص » و « السماسرة » .

خامسا : وجود أكثر من سوق للأوراق المالية بعض منها قانوني مثل البورصة الكويتية وآخر غير قانوني مثل سوق المناخ أو ما عرف بسوق الاسهم الخليجية . وحيث أن موضوع بحثنا هذا يتعلق ببعض نواحي التنظيم المحاسبي لسوق الاوراق المالية فإن تركيزنا هنا سيكون على البند ثالثا من البنود السابقة ، وعليه سيتم مناقشة النقاط التالية :

- أ — دور وأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية لسوق الأوراق المالية .
ب — التنظيم الحالي لمهنة المحاسبة والمراجعة .
ج — نقد للتنظيم المحاسبي والمراجعي في دولة الكويت من حيث إعاقته لمسيرة سوق الأوراق المالية .
د — الخلاصة والتوصيات .

أ — دور وأهمية المعلومات والبيانات المحاسبية لسوق الأوراق المالية^(٢)

إن التوجه إلى إنشاء الشركات العامة التي تطرح أسهمها للجمهور والفصل بين الإدارة وملاك هذه الأسهم عزز الرغبة لدى المتعاملين والجهات الحكومية ومهنة المحاسبة في وجود بيانات ومعلومات سليمة يمكن التأكد من صحتها وكذلك إلى بروز الحاجة إلى إفصاحات عن معلومات أفضل .

فسوق الأوراق المالية تعتبر المكان المنظم الذي يتم فيه تبادل حقوق الملكية الخاصة بالوحدات الاقتصادية بين العديد من فئات المستثمرين كما أنه يعتبر المكان المناسب الذي يتم فيه نقل الفائض من الوحدات التي تملكه ووضعه تحت تصرف الوحدات المحتاجة مع توفير مقابل يوفر قدرا من الضمان وعائدات معقولا . وتمثل القرارات التي يأخذها المتعاملون في ذلك السوق في قرارات استثمارية

(٢) أنظر على سبيل المثال

— شعيب عبد الله شعيب ، نبيل قمحاوي « إشهار المعلومات وتحليلها والمؤسسات المتخصصة » بحث مقدم لمؤتمر تطوير سوق الأسهم في الكويت « ١٩٨١ .

— سيف السعدون « إشهار المعلومات وتحليلها والمؤسسات المتخصصة » تعليق على بحث شعيب عبد الله شعيب ونبيل قمحاوي مقدم لمؤتمر تطوير سوق الأسهم في الكويت ١٩٨١ .

— W. Beaver, Financial Reporting: An Accounting Revolution, Prentice-Hall, 1981.

— E. Zeff, "The Rise of Economic Consequences" Journal of Accountancy (December 1978)

— John C. Burton, "Emerging Trends in Financial Reporting" Journal of Accountancy, July 1981.

تتضمن التضحية ببعض الموارد المتاحة للاستهلاك الحالي بغرض تعظيم الاستهلاك الغير مؤكد في المستقبل . وهناك العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية ، سواء من حيث أثرها على المستثمرين كافراد أو على الوحدات الاقتصادية التي يتم تداول أسهمها ، أو على مستوى المجتمع بأسره . مما يصبح أمرا ضروريا تنظيم وترشيد عمليات إتخاذ قرارات التعامل في الاوراق المالية للوحدات الاقتصادية وذلك لما يترتب عليها من نتائج مؤثرة على حجم الثروة القومية وإستخدامات تلك الثروة وتوجهها إلى قطاعات الأنشطة الاقتصادية المرغوبة وكذلك على نمط توزيع الثروة بين أفراد المجتمع .

ولا شك أن من أساسيات ترشيد القرارات الاستثمارية هو توفير قدر كافي من المعلومات والبيانات الملائمة التي يحسن المتعاملون استخدامها في السوق . والمعلومات هي سلعة إقتصادية تتطلب تكلفة معينة لإنتاجها ولذا فهي تمكن متخذ القرار من الاختيار بين البدائل المتاحة بشكل يتناسب مع أهدافه وتفصيلاته ورغباته وخصوصا في ظل عدم التأكد من النتائج المترتبة على كل بديل .

كما أن المحاسبة تعتبر مصدرا أساسيا من المصادر المختلفة التي يعتمد عليها المتعاملون في سوق الأوراق المالية لتوفير المعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية التي تتداول أوراقها المالية بالسوق . وعادة تقدم تلك المعلومات في صورة تقارير مالية دورية تحوي عدة قوائم مالية .

قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة الأرباح المحتجزة - قائمة التغيرات في المركز المالي .

هذه القوائم المالية وغيرها من المعلومات المالية تعتبر حجم الأساس الذي يعتمد عليه متخذ القرارات في سوق الاوراق المالية وغيرها . ولكن يجب أن نتذكر دائما أن أهمية وفاعلية البيانات والمعلومات التي تحويها القوائم المالية التي تعدها

الوحدات الاقتصادية التي تتداول أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية يعتمد على عاملين هامين هما :

الأول : قدرة المحاسبة على قياس موارد الوحدة الاقتصادية بكفاءة وتقييم التغيرات التي تطرأ عليها نتيجة للأنشطة التي تقوم بها الوحدة خلال فترة معينة ، وتقييم مدى نجاح أداء المشروع في استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة للمشروع الاستغلال الافضل ، وتحديد مستوى فعالية الاداء في الماضي والحاضر وذلك باستخدام المتغيرات الناتجة كأساس للتوقعات المستقبلية . أي بعبارة أخرى كفاءة النظام المحاسبي في إنتاج معلومات ملائمة لطبيعة نماذج عمليات إتخاذ القرارات الاستثمارية وطرح تلك المعلومات للمتعاملين بالقدر الكافي والمرغوب من الافصاح .

الثاني : مقدرة مستخدمي البيانات والمعلومات في فهمها وتحليلها واستخدامها والتي تختلف من فئة إلى أخرى وتعتمد على إعتبارات منها درجة وعي المستثمر وتفهمه لأهمية إستخدام المعلومات كأساس سليم للمفاضلة وترشيد عملية إتخاذ القرار ودرجة فهم المستثمر لتلك المعلومات وثقته بالقياس المحاسبي وكفاءة النظام المحاسبي التي يصدرها .

فصعوبة معرفة ما يريده وما يحتاج إليه المستثمر والمتعامل في سوق الأوراق المالية الكويتية من معلومات في الوقت الحاضر وصعوبة تحليل البيانات والمعلومات من قبل المستثمر العادي يعتبران في الدرجة الأولى من أهم العوائق التي تعترض قدرة مهنة المحاسبة على توفير البيانات والمعلومات الضرورية للمتعاملين في سوق الأوراق المالية الكويتية . وإذا علمنا أن هناك قدرا ضخما من التداخل والتفاعل بين توفير المعلومات الضرورية وتوصيلها إلى محتاجيها من ناحية وبين نتائج القرارات الاستثمارية والاقتصادية في سوق الأوراق المالية (والتي إحدى جوانبها كيفية تحديد أسعار الأسهم) من ناحية أخرى فإن هذه المشكلة تتفاقم لدرجة أنها تؤثر على الاقتصاد الكويتي برمته . فنجد أن حجم التعامل والاسعار التي يتم على أساسها

التداول إنما يتأثر بطبيعة المعلومات المتوفرة للمتعاملين . وفي نفس الوقت فإن تطوير المعلومات المالية الملائمة والضرورية لقرارات المتعاملين في سوق الأسهم يرتكز على طبيعة نماذج القرارات التي يستخدمها (أو الواجب أن يستخدمها) المتعاملون وكذلك على طبيعة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على ذلك التعامل .

فسوق الأوراق المالية الكويتي تعترض سبيل تطوره وكفائته عدة مشاكل أهمها مشكلة توفير المعلومات الملائمة والضرورية وكيفية إستخدام وتحليل هذه المعلومات من جانب المتعاملين لاتخاذ القرار الاستثماري الرشيد . فالمتفحص لهذه المشكلة يجد أن السوق الكويتي تعترضه مشكلة كمية ونوعية المعلومات التي تحتويها التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الكويتية . وعليه فإنه من الصعب أن لم يكن من المستحيل أن نحدد بدقة فيما إذا كان تحديد أسعار الاسهم في البورصة الكويتية بالكيفية التي يتم بها الآن هو نتيجة طبيعية لعزوف المتعاملين عن إستخدام المعلومات المتاحة ومن ثم إستخدام الحدس والتخمينات والاشاعات ، أو نتيجة لأن مصدرا هاما من مصادر المعلومات وهي التقارير المحاسبية تعتبر في حالة من الفوضى وعدم الاقناع بحيث لا تصلح كأساس لاتخاذ قرارات إستثمارية . ربما الاجابة عن مثل هذا التساؤل تكمن في السببين معا . لذا فإن جهودا مكثفة لتطوير إعداد وتوفير المعلومات المنشورة في الكويت يعتبر أمر لا مفر منه ، هذه الجهود يجب أن تركز على تفهم دور المعلومات المحاسبية في عملية إتخاذ القرار الاستثماري كما يجب التعرف على الآثار الاقتصادية والاجتماعية المحتملة لحجم ونوعية المعلومات التي يوصى بتنظيمها في التقارير المالية . هذه الآثار لاشك أن التعرف عليها يحتاج القيام بدراسات مختلفة لتحديد معنى الافصاح وكمية ونوعية المعلومات التي يحتاجها المستثمر الكويتي .

ب - التنظيم الحالي لمهنة المحاسبة والمراجعة

إقتصر التنظيم لمهنة المحاسبة والمراجعة في دولة الكويت خلال العقد

السابقين على التشريعات والقوانين التي تصدرها الجهات الرسمية الحكومية .
فأول قانون له علاقة بالتنظيم المحاسبي في دولة الكويت كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ والخاص بالشركات التجارية^(٣) . هذا القانون حدد شروط بالنسبة لتعيين مراقب حسابات الشركة وتحديد أتعابه . فقد نص على ضرورة تعيين مراقب حسابات أو أكثر عن طريق الجمعية العامة التي تقدر أتعابه ، وخصص المواد من ١٦١ ، ١٦٥ لتوضيح واجبات وحقوق ومسئوليات مراقب الحسابات ، فنجد أنه أعطى مراقب الحسابات الحق في الاطلاع على جميع دفاتر وسجلات ومستندات الشركة والحق في طلب البيانات التي يراها ضرورية للتحقق من موجودات والتزامات الشركة كما أن على مراقب الحسابات حضور الجمعية العامة بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين وعليه أن يدلي في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله ، وبوجه خاص ما يتعلق بميزانية الشركة ويتلو تقريره على الجمعية العامة ، ويجب أن يكون التقرير مشتملا على البيانات الآتية : -

أولا : ما إذا كان المراقب قد حصل على المعلومات التي يرى ضرورتها لأداء مأموريته على وجه مرضي .

ثانيا : ما إذا كانت قائمة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر منطبقين مع الواقع ، ويتضمنان كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيهما ويعتبران بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للشركة ونتائج أعمالها .

ثالثا : ما إذا كانت الشركة تمسك بحسابات منتظمة .

رابعا : ما إذا كان الجرد قد أجرى وفقا للأصول المرعية .

خامسا : ما إذا كانت البيانات الواردة في تقرير مجلس الإدارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة .

(٣) قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ والخاص بالشركات التجارية والذي نشر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) بملحق العدد ٢٧٦ الصادر في يوم الاثنين ٢٨ ذو القعدة سنة ١٣٧٩ الموافق ٢٣ مايو (أيار) ١٩٦٠ .

سادسا : ما إذا كانت هناك مخالفات لأحكام نظام الشركة أو لأحكام القانون قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط الشركة أو مركزها المالي ، مع بيان ما إذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة وذلك في حدود المعلومات التي توفرت لديه .

وفي المادة ١٦٦ تطرق القانون إلى إقتطاع نسبة مئوية سنويا من الأرباح الغير صافية تخضع لتحديد النظام الاساسي أو مجلس الادارة لعمل مخصص لاستهلاك موجودات الشركة ولا يجوز توزيع هذه الأموال على المساهمين . كما نصت المادة ١٦٧ من نفس القانون إلى اقتطاع سنويا ١٠٪ من الأرباح الصافية لحساب الاحتياطي الاجباري مالم يحدد النظام الأساسي نسبة أكبر ، ويجوز إستعمال هذا الاحتياطي لتأمين توزيع أرباح على المساهمين تصل إلى ٥٪ في السنوات التي لا تسمح فيها أرباح الشركة بتأمين هذا الحد . وتم تعديل هذه المادة في قانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٥^(٤) لتصبح « ويجوز لجمعية العمومية وقف هذا الاقتطاع إذا زاد الاحتياطي الاجباري على نصف رأس مال الشركة كما يجوز لها أن تقرر إستعمال مازاد على هذا الحد في الوجوه التي تراها لصالح الشركة ومساهميها » . أما المادة ١٦٨ من قانون ١٥ لسنة ١٩٦٠ فقد أجازت بناء على إقتراح مجلس الادارة إقتطاع جزء من الأرباح الصافية سنويا لحساب الاحتياطي الاختياري ويتم إستعمال هذا الاحتياطي في الوجوه التي تقررها الجمعية العمومية . وأخيرا نصت المادة ١٦٩ من نفس القانون على وجوب اقتطاع جزء من الأرباح تقرره الجمعية العامة لمواجهة الإلتزامات المترتبة على الشركة بموجب قانون العمل .

أما قانون التجارة رقم ٢ لسنة ١٩٦١^(٥) فقد أوضح أن على التاجر أن يمسك الدفاتر التي تحتاجها طبيعة تجارته وأهميتها وفي كل الأحوال هو ملزم بمسك دفترين

(٤) قانون رقم ٣ لسنة ١٩٧٥ والذي عدل بعض مواد قانون الشركات التجارية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ .

(٥) قانون رقم ٢ لسنة ١٩٦١ بإصدار قانون التجارة ، مطبعة حكومة الكويت ، نشر في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) بالعدد ٣١١ في ٢٣ يناير ١٩٦١ .

على الاقل دفتر اليومية ودفتر الجرد ويقيد بالدفتر الأول جميع العمليات التي يقوم بها ويقيد في الثاني البضاعة الموجودة عنده وصورة الميزانية في كل سنة . ويجب أن يعطي لكل صفحة من صفحات دفتر اليومية والجرد أرقام متسلسلة قبل إستخدامها وإن يختم على كل ورقة فيها كاتب العدل وكذلك يقدم التاجر هذين الدفترين إلى كاتب العدل خلال شهرين من إنقضاء كل سنة مالية للتأشير عليهما بما يفيد اغلاقهما وذلك بحضور التاجر ودون حجز الدفترين لدى كاتب العدل .

أما بالنسبة للشروط المطلوب توافرها في مراقبي الحسابات فقد نص القانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢^(٦) على تلك الشروط والتي وجوب التسجيل في سجل لدى وزارة التجارة والصناعة وكذلك نص على العقوبات التأديبية التي تطبق عليهم في حالة مخالفة المحاسب لأحكام أو أصول المهنة أو القواعد المحاسبية بالإضافة إلى ذلك طلبت المادة ١٥ من نفس القانون على أن « يراجع مراقب الحسابات المقيّد في السجل حسابات الشركات والافراد والهيئات. وفقا لما تقتضيه القواعد المحاسبية ويقوم باعداد البيانات الحسابية والختامية والميزانيات » .

وعدل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٥^(٧) قانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ حيث أجاز إنشاء مكاتب محاسبية تضم أكثر من شخص وأن يوقع كل منهم على ما يقوم به من أعمال .

ومع أن خلال التطبيق العملي لهذه القوانين ظهرت بعض الفجوات ونقاط ضعف معينة إلا أن التعديلات التي أدخلتها الحكومة عليها كانت طفيفة ومست القشور ولم تمس اللب .

(٦) قانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات ، مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٢ .

(٧) قانون رقم ٣ لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون رقم ٦ لسنة ١٩٦٢ في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات ، مطبعة حكومة الكويت ١٩٦٥ .

بعد ذلك بقرابة عقدين من الزمن تم إلغاء قانون ٦ لسنة ١٩٦٢ واستبداله بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١^(٨) في شأن مزاولة مهنة مراقب الحسابات حيث كانت أهم نقاط الاختلاف بين القانون الملغى والقانون الجديد بأن نص القانون الجديد على :

١ - أصبح عدد سنوات الخبرة العملية سبع سنوات بالنسبة لمراقبي حسابات البنوك وشركات التأمين والشركات المالية وخمس سنوات بالنسبة لمن عداهم .

٢ - إدخال شرط اجتياز مراقب الحسابات امتحان مزاولة مهنة مراقبة الحسابات لإتمام قيده في قيد المزاولين وبعد توفر الشروط الأخرى .

٣ - تشكيل لجنة للنظر في طلبات القيد .

٤ - يراجع مراقب الحسابات حسابات الشركات وفقاً لما تقتضيه القواعد المحاسبية الفنية وقواعد الشرف المتعارف عليها في أداء المهنة والتي سيصدر بها قرار من وزير التجارة والصناعة بناء على توصيات اللجنة الفنية الدائمة .

أما في الوقت الحاضر فقد تضمن القسم الذي يؤديه مراقبي الحسابات قبل تسجيلهم في قيد المزاولين على أن مراقب الحسابات يقوم بأداء عمله وفقاً لما تقتضيه المبادئ والأسس المحاسبية المتعارف عليها دولياً .

وقد تم تشكيل لجنة القيد ولجنة فنية دائمة للنظر في وضع قواعد محاسبية بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٨ وحتى تاريخ هذه الندوة لم تصدر اللجنة الفنية أي قواعد محاسبية^(٩) .

كما أن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية التي تم إنشاءها سنة ١٩٧٣

(٨) قانون رقم ٥ لسنة ١٩٨١ في شأن مزاولة مهنة مراقبة الحسابات مطبعة حكومة الكويت ١٩٨١ .

(٩) قرار وزاري رقم (٧٥) لعام ١٩٨١ لتشكيل اللجنة الدائمة لوضع القواعد المحاسبية وتحديد اختصاصاتها ١٩٨١/٦/١٠ .

حاولت في أكثر من مناسبة المساهمة في رفع مستوى المهنة وتنظيمها ووضع إطار مهني متكامل لها حتى تزيد الثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية . وظهرت أهمية الجمعية فيما أعطيت من قبل القانون بالنسبة لاعتراف القانون بها كجمعية مهنية تفي بالشرط الذي ينص على أن مراقب الحسابات يجب أن يكون عضواً في إحدى الجمعيات المهنية ومنها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية . كما أن الجمعية لها مكانة بارزة لدى وزارة التجارة والصناعة من حيث أن أعضاء منها ممثلين في لجنتي القيد ووضع القواعد الفنية .

ومع أن عمر الجمعية يقارب عشر سنوات إلا أن مساهمتها في دفع عجلة مهنة المراجعة والمحاسبة في الكويت محدودة . كما أن فقدان الإطار التنظيمي الذي ينظم جهود الجمعية من جهة والجهات الرسمية من جهة أخرى قلل من فعالية الجمعية في المساهمة في تطوير المهنة بالكويت . كذلك فقدان عامل التفرغ من قبل معظم أعضائها وضعف التأهيل العلمي العالي وفقاً لعقبة في طريق المساهمة المتوقعة من مثل هذه الجمعية في تطوير وتقديم مهنة المحاسبة والمراجعة في الكويت .

ج - المعوقات والمشاكل الرئيسية في التنظيم الحالي لمهنة المحاسبة والمراجعة في دولة الكويت من حيث إعاقته لسوق الأوراق المالية

لخص الأستاذ محمد علي حسن أهم النتائج التي توصل إليها في بحثه عن أهم المشاكل التي تواجه مهنة المراجعة في دولة الكويت ويمكن تلخيصها فيما يلي^(١٠) :

- ١ - نقص كوادر مراقبي الحسابات الكويتيين المؤهلين تأهيلاً علمياً .
- ٢ - نقص كوادر مراقبي الحسابات الكويتيين المؤهلين تأهيلاً عملياً .
- ٣ - أن النسبة الغالبة لمزاولي مهنة مراقبي الحسابات من غير الكويتيين .

(١٠) محمد علي حسن « مهنة المراجعة ومدى استيفائها للتقدم الاقتصادي بالكويت » . بحث ميداني يناير ١٩٨٣ ص ١٦٥ - ١٦٦ .

٣ - لا يوجد تنظيم مهني سليم لمراقبة الحسابات والرفع بمستوى المهنة ويعتبر تأثير جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية على التطوير والتنظيم ضئيل جداً .

٥ - تعتبر تقارير مراقبي الحسابات بالكويت غير متمشية مع الأصول العلمية المتعارف عليها في العالم المتقدم وذلك نتيجة عدم كفاية القوانين المحاسبية بدولة الكويت وعدم معالجتها لموضوع التقارير المالية والالتزام بالإفصاح عن أمور يجب الإفصاح عنها لمساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين لاتخاذ قرار مدروس .

٦ - رغم المحاولات التي بذلتها الدولة في تطوير وتنظيم مهنة الرقابة في الكويت عن طريق سن القوانين المتعددة إلا أن لب التطوير لم يتم الوصول إليه بعد .

٧ - عدم وجود سلطة مهنية سواء من القطاع الخاص أو من الحكومة لها قدرة الإلزام على ممارسي المهنة بالكويت وذلك بسبب عدم وجود معايير وإجراءات تدقيقية كافية وعدم وجود واتباع قواعد ومبادئ محاسبية متعارف عليها ومقبولة من الجميع .

بالإضافة للعوائق السابق ذكرها يمكن أن نضيف أن أهم عائق يقف في وجه تقدم مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة الكويت هو عدم وجود مبادئ محاسبية متعارف عليها نابعة من البيئة والوضع الاقتصادي والاجتماعي الكويتي ، مما لا شك فيه أن وجود مبادئ خاصة بالكويت ومختارة على أساس طبيعة الحاجات في الدولة وليس على أساس أنه طالما أن هذه المبادئ مستخدمة في أمريكا وبريطانيا وغيرها من الدول المتقدمة أو النامية يعتبر نجاحها مضموناً في الكويت . هذا القول غير صحيح لذا يجب على المحاسبين والجهات الرسمية البدء في البحث عن مبادئ محاسبية نقي بأغراض سوق الكويت وتساعد على تحقيق المتطلبات الوطنية وحاجات متخذي القرارات الذين يحتاجون بيانات محاسبية لازمة لعملية التخطيط والتنسيق الاقتصادي والرقابة على المشروعات التجارية العامة ، فالبرازيل وتايلاند

وغيرهما من الدول النامية تحاول إيجاد قواعدها ومبادئها وذلك لأن طبيعة أسواقها ومتطلباتها تطلب بيانات ومبادئ ومعايير محاسبية خاصة .

كذلك يجب أن يكون واضحاً أن تنظيم المهنة أي مهنة وخصوصاً مهنة المراجعة والمحاسبة لا يمكن التوصل إليها عن طريق سن قوانين ووضع الشروط وتحديد متطلبات الممارسة فحسب ، ولكن عملية التنظيم تمتد إلى أبعد من ذلك إذ يلزم أولاً وضع المبادئ والقواعد المحاسبية كما تم توضيحه أعلى وتحديد معايير وإجراءات المراجعة وكذلك تحديد الواجبات والمسؤوليات المهنية والقوانين للأعضاء الممارسين لهذه المهنة . لذا يمكن القول بأن عملية تنظيم المهنة تعتبر في الواقع عملية متكاملة يجب أن تتوفر لها عوامل متعددة ووضعها في إطار متكامل يحدد متعارف عليه وطبقاً لدستور مهني أساسه مجموعة من المفاهيم العامة المتجانسة والمتفق عليها مع ملائمتها لمقومات البيئة وأهداف الدولة ، أي يجب أن يتمشى التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والمراجعة مع المتطلبات الوطنية وحاجات الجهات التخطيطية والرقابية على مستوى القطاع الخاص والعام .

كما أن بسبب عدم وجود مهنة محاسبة ومراجعة منظمة في الكويت وبسبب عدم وجود مبادئ محاسبية متعارف عليها وقواعد وإجراءات تدقيقية كافية نجد أن البيانات المالية في الكويت تعد بشكل عام وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية وتعديلاته ووفقاً لمبادئ محاسبية دولية مستوردة تطبق دون دراسة وافية لملائمتها لأوضاع الكويت مما يؤدي إلى فقدان القدرة على المقارنة والتأكد من البيانات المالية . كما أن القائمين على عملية التدقيق يختلفون من حيث التأهيل العلمي والعملية وكذلك يختلفون من حيث تعليمهم وخبرتهم والتي تتنوع في كونها إما أمريكية أو انجليزية أو عربية .

وبسبب مشاكل غياب تنظيم المهنة فقد خاطب قانون الشركات مكاتب التدقيق مباشرة تاركاً إدارات الشركات التي في الحقيقة هي المسؤولة عن إعداد البيانات . لهذا نجد أن مراقب الحسابات في أحيان كثيرة يقوم بإعداد البيانات

المالية نيابة عن إدارة الشركات وفي نفس الوقت مراجعتها ويعطي تقرير عنها مما يخلق نوعاً من تضارب المصالح وإغفال مبدأ هام وهو الفصل بين الإدارة والملاك وخصوصاً أن مراقب الحسابات في قانون الشركات يعتبر وكيلًا عن الملاك .

كما أن اختلاف مستويات التأهيل العلمي والعملي لأعضاء المهنة أضّر بمستوى المهنة بسبب عدم وجود تنظيم واضح لها فأصبح المراجع السيء والمراجع الجيد سواسية لأن لا توجد معايير تدقيقية تفرق بين النوعين .

فمع أن تقرير مجلس الإدارة أصبح وسيلة هامة ورسمية للإفصاح عن المعلومات المالية للشركة ؛ هذه الأهمية المعطاة لتقرير مجلس الإدارة وزيادة مسئولية أعضاء المجلس تعتبر خطوة هامة ولكن لا تخلو من المخاطر .

فصحيح أن المراجع يعلن بأن ما جاء في تقرير مجلس الإدارة مطابق لما جاء في الدفاتر والحسابات ولكن في حقيقة الأمر المراجع يقوم بمراجعة بعض المعلومات في تقرير مجلس الإدارة وليس كلها . فتقرير مجلس الإدارة قد يحتوي معلومات تم تدقيقها ومعلومات لم يتم تدقيقها ، فمثلاً بعض التنبؤات وبعض البيانات التاريخية قد لا يراجعها المراجع ومع ذلك تكون موجودة في تقرير مجلس الإدارة ، لذا فإن مثل هذا الإفصاح يعتبر مضلل لأنه يعطي مؤشر لقارئ التقارير بأن جميع المعلومات الموجودة في تقرير مجلس الإدارة تم مراجعتها والمراقبة عليها من قبل المراجع القانوني .

كما أن المراجع في الكويت طبقاً لقانون الشركات يجب أن يعطي رأياً على أن الحسابات تعبر بأمانة ووضوح عن أوضاع الشركة وأرباحها وخسائرها .

فعبارة « صورة حقيقية وعادلة » ، تعتبر مصطلح عائم غير محدد مثل مصطلح « تعبر بأمانة ووضوح » و « توضح بعدالة » . كما أن المراجع في الكويت يشهد على أن الحسابات أعدت طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها بالإجماع وهذا يعني أن الإفصاح التام كان موجود وأن هناك مبادئ محاسبية متعارف عليها

بالإجماع في الكويت وهذا غير صحيح .

لا شك أن العلاقة كبيرة بين وجود إفصاح تام عن نشاطات وعمليات الشركات المساهمة ونجاح وفشل سوق الأوراق المالية في تحقيق أهدافه . هذه الإيضاحات والتي تشكل الجزء الأكبر من المعلومات المالية التي تنشرها الشركة المساهمة يعتبر ضرورياً لتطوير ونمو أسواق الأوراق المالية .

فلو أردنا أن نتفحص الوضع الحالي في القوانين الكويتية سواء الشركات أو القانون التجاري لوجدنا أن ليس هناك علاقة بين ما يطلبه القانون التجاري أو قانون الشركات الكويتي من إفصاحات وبين حاجات المتعاملين في أسواق الأوراق المالية ، فنجد مثلاً أن القانون الكويتي لا يلزم الشركات المساهمة توزيع نسخ من القوائم المالية السنوية أو النشرات على مساهميها أو إعداد قوائم مالية نصف وربع سنوية للملء حاجة المستخدمين . كما أن متطلبات قانون الشركات الحالي نادراً ما تسمح بأي مقارنة بين الشركات في داخل الصناعة الواحدة أو بين القطاعات الاقتصادية المختلفة أو بين الفترات الزمنية المختلفة اللهم إلا بين الفترة الحالية والسابقة وهذا عملاً تطوعياً من الشركات التي تعد المعلومات الحالية . كما أن قانون الشركات في الحقيقة يهتم بالدائنين وحمايتهم وذلك بسبب طبيعة ومحدودية التزام حاملي الأسهم في الشركات المساهمة العامة وليس الهدف الحقيقي هو إعداد ونشر معلومات مالية مناسبة .

لا شك أن العامل الرئيسي لمثل هذه الهفوات في قانون الشركات هو عدم وجود مهنة محاسبة قوية وكذلك عدم وجود سوق أوراق مالية منظم^(١١) كذلك يمكن

(١١) يرى السيد سيف السعدون بأن تسمية سوق الأوراق المالية لا تنطبق على سوق الأسهم في دولة الكويت ، والذي يعتبر بحد ذاته من قبل المستثمرين الكويتيين كمجال للاستثمار وتحقيق الربح السريع . فأصبح سوق الأسهم في الكويت بديلاً لاستثمار الأموال في مشاريع إنتاجية كالمشاريع الصناعية والمشاريع الزراعية . فينتج كبار وصغار المستثمرين إلى سوق الأسهم لقلة الفرص الاستثمارية الأخرى في الكويت وهذا الاتجاه أدى بدوره إلى توسيع قاعدة السوق وتوسيع حجمه .

أن يقال بأن أسلوب الإفصاح الحالي في قانون الشركات الكويتي تأثر أكثر بالقوانين المنظمة للشركات وليس لحاجة الأسواق المالية لمثل هذا الإفصاح . كذلك الهدف الغير منشور من الإفصاح المالي للمعلومات من قبل بعض الشركات المساهمة هو بغرض إنجاز بعض المعاملات في وزارة التجارة والصناعة المتعلقة بتجديد الترخيص للشركة أو طلب زيادة رأس مالها أو توزيع أرباح منحة أو تجزئة أسهم وليس لتوفير معلومات للمتعاملين بأسواق الأوراق المالية . هذه النتائج دعت الباحث إلى الخروج بنتيجة وهي أن علاقة الإفصاح المالي للمعلومات بمتطلبات الأسواق المالية الكويتية ضعيفة جداً . كما أن الإفصاح أو متطلبات الإفصاح في الكويت يمكن اعتبارها غير كافية عند مقارنتها بالإفصاح في الولايات المتحدة فمثلاً نجد أن تبويب المصروفات في حساب الأرباح والخسائر عموماً يقتصر على مفردات قليلة والتي أكثرها موجود في هذا الحساب فقط لأن قانون الشركات هو الذي طلب ظهوره . كذلك نجد أن قائمة التغيرات في المركز المالي بدأت تظهر في بعض القوائم المالية لبعض الشركات حديثاً في الكويت . فنجد أن الفرق بين أسلوب الإفصاح بين الكويت والولايات المتحدة هو أن الإفصاح في الكويت يهتم أكثر بحماية الدائنين أما الإفصاح في الولايات المتحدة الهدف منه هو تيسير أعمال سوق الأوراق المالية ومساعدته للقيام بدوره أحسن قيام .

إن الإفصاح عن البيانات المالية يعتبر ذو أهمية قصوى للحصول على تداول عادل وكفوء في سوق الأوراق المالية وغالباً ما يهدف الإفصاح هذا إلى هدفين^(١٢) :

الأول - منع التلاعب واستغلال البيانات المالية من قبل مجموعة معينة .

-
- (١٢) أنظر على سبيل المثال
- Stephen L. Buzby, The nature of Adequate disclosure, the Journal of Accountancy, April 1974.
 - J. Hirshleifer, "The private and Social value of Information and the Reward to Inventive Activity", American Economic Review (September 1971).
 - George J. Benston, "Public (U.S.) Compared to Private (U.K.) Regulation of corporate Financial Disclosure" the Accounting Review, July 1976.
 - William H. Beaver, "Current Trends in Corporate Disclosure", The Journal of Accountancy, January 1978.

الثاني - توفير معلومات كافية للمستثمرين والمضاربين للوصول إلى قرارات استثمارية منطقية .

فالاحتيال والنصب والاستغلال في الإفصاح التام يمكن أن يكون ذو نوعين :

أ - قد تشتمل البيانات والقوائم المالية معلومات مضللة أو خاطئة .

ب - أو قد لا تنشر بيانات بتاتا ويتم تسريبها عن طريق أخبار أو إشاعات أو غيرها وذلك للتلاعب بتوقعات العامة والتأثير على أسعار السوق (المعلومات الداخلية) .

فالمراجعين القانونيين في معظم أنحاء العالم يصرون على أن مراجعتهم لحسابات الشركة ليس الهدف منها البحث عن عمليات النصب والاحتيال كما أن معظم قوانين هيئات البورصات الدولية لا تطلب منهم ذلك ولكن يجب أن نعرف أن عدم وجود أدلة على أن القوائم المالية خالية من النصب والاحتيال لا يعني أنها مضللة أو غير مضللة . ففي الوقت الحاضر ومن خلال قوانين الشركات التجارية في الكويت من الصعب على الطرف الثالث أن يقاضي المراجع القانوني في المحاكم متهما إياه بالإهمال عند إعداده للقوائم المالية .

من ناحية أخرى نجد أن المحاكم في الولايات المتحدة وغيرها من الدول العربية في البورصات العالمية قدرت بأن مع أن التقارير المالية تعد من قبل إدارة الشركة فقط إلا أن المحاسب يظل مسئولاً عن النصب والاحتيال والإهمال فيها كما أن قانون التجارة الكويتي لا يحمل نصوصاً قانونية صريحة أو مبهمة عن إمكانية حملة الأسهم من مقاضاة المحاسبين لإعدادهم قوائم مالية مغلوطة ومضللة . بينما نجد أن القوانين في بلاد العالم الأخرى المتقدمة تترك مسؤولية إثبات عكس ذلك على المحاسب .

فالمحاسب يجب أن يثبت بأن خسارة حامل السهم لم تكن نتيجة القوائم المالية التي قام بمراجعتها وإعطاء الرأي عنها . ومع ذلك فإن حامل السهم ليس عليه أن يثبت أن خسارته في الحقيقة جاءت بسبب استخدامه القوائم المالية أو حتى إطلاعها على القوائم المالية إطلاقاً^(١٣) .

بسبب عدم وجود مثل هذه النصوص عن مسئولية المحاسبين في الكويت نجد أنهم يعدون القوائم المالية والحسابات الختامية على النمط التي ترغب فيه الإدارة والسياسات الخاصة بمجلس الإدارة مع حماية أنفسهم باتباع مبدأ المحافظة أو الحيلة والحذر عن طريق استخدام مبادئ محاسبية عديمة القيمة وغير متفق عليها أو اختيرت لصالحهم . هذا الأسلوب في كثير من الأحيان يشكك في استقلالية مراجع الحسابات في الكويت ويعزز الاتهامات الموجهة إلى المراجع في الكويت والتي مفادها بأن استقلالية المراجع في الكويت مشكوك فيها وخصوصاً إذا علمنا أن المراجعين في الكويت يقدمون لعملائهم خدمات استشارية إدارية بالإضافة إلى مراجعة حساباتهم .

كما أن الإفصاح يهدف إلى إعطاء صورة صادقة عن الأسهم المطروحة في السوق وبذا يستطيع المستثمرون أن يصلوا إلى قرار منطقي لتحديد ما إذا كانوا يريدون أن يشتروا أو يبيعوا أسهمهم .

هذا مهم خاصة إذا تبعه أن القوائم المالية يجب أن تتوفر للعامة قبل أو على الأقل في نفس الوقت التي تكون متوفرة للاطلاع عليها من قبل الأشخاص داخل الشركة مثل ماسكي الحسابات ، السكرتارية ، المحاسبون ، الطباعون ، والخطاطون وغيرهم والذين يستطيعون الكسب من هذه المعلومات . كذلك المعلومات يجب أن تعطى في الوقت المناسب حتى يستطيع المستثمر الاستفادة منها وكذلك يجب أن تكون ملائمة لما يحتاج له من قرارات يتخذها بالنسبة للتعامل بالسوق .

(13) K. Fred Skousen An Introduction to the SEC, 1979 (South-Western Publishing Co., Cincinnati Ohio) PP 89-101.

كما يجب أن يوجه الإفصاح للمحللين الماليين وليس للقراء العاديين وذلك لأن أولاً المستوى الثقافي للعامة غير مرتفع في الوقت الحاضر بدرجة تسمح لهم بفهم ما جاء في القوائم المالية من إفصاحات وثانياً سرعة تأثير المعلومات على السوق وامتصاص السوق لأي تأثير من المعلومات بسرعة فائقة مما يتطلب محللين ماليين ذوي كفاءة عالية^(١٤).

كما يجب إلزام المؤسسات التي تتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية بالإفصاح والاشهار عن المبادئ والأصول المحاسبية التي استخدمت عند إعداد حساباتها فمثلاً نجد أن بعض أنواع الشركات وخصوصاً البنوك التجارية لا تلتزم بالنماذج التي وضعها قانون الشركات والخاصة بإعداد البيانات المالية ولكن تعد حساباتها على حسب الأصول المحاسبية المتبعة في الكويت والمتعارف عليها في قطاع المصارف التجارية مما يخلق بعض التحفظات عند بعض المراجعين نتيجة ممارسات معينة تقوم بها بعض البنوك ومنها الترحيل من وإلى الاحتياطيّات السرية والتي تضم بدورها إلى بند حسابات أخرى واحتمالات طارئة مما يجعل من الصعب تقصي الحقائق بالنسبة لهذه الاحتياطيّات أو حتى تبيان رصيد الاحتياطيّات وحده لذا فمن الضروري الاتفاق على مبادئ ومعايير محاسبية موحدة لتسهيل ترجمة ومقارنة البيانات داخل القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة^(١٥).

كما أن على هيئة الأوراق المالية أن تتعاون مع مدققي الحسابات وتشدّد في متطلباتها على الشركات التي يتحفّظ مراقب الحسابات على بياناتها المالية .

كما أن إصرار المبادئ المحاسبية المتبعة في كثير من دول العالم على الشركات لاتباع مبدأ التكلفة التاريخية عند قياس وتقييم أصولها وخصومها وإيراداتها ومصروفاتها يجعل من الصعب على الشركات الاحتفاظ برأسمالها وطاقاتها الانتاجية بصورة مادية كاملة وخاصة بسبب تأثير التضخم وفقدان القوة الشرائية وكذلك

(14) Ibid. Beaver "Current Trends...."

(15) Hassan-Dahabiyeh, Difference in Audit Reports of Kuwait Bankes (Arab Oil, June, 1981).

لاختلاف معدلات صرف العملات المختلفة . وحيث أن كل الشركات في الكويت تتبع نموذج التكلفة التاريخية فليس من المستبعد أن تكون بعض توزيعات الأرباح لا تمثل أرباحاً حقيقية وإنما قد تمثل توزيعات لرأس المال كما أنه يصبح من الصعب على كثير من الشركات استعاضة أصولها بأصول أخرى معادلة لها من ناحية الكفاءة الانتاجية والتكنولوجية في ظل معدلات الاستهلاك التاريخية .

وأخيراً فإن التعاون بين أعضاء المهنة والجهات الحكومية أمر ضروري للنهوض والرقى بالمهنة في الكويت .

ما سبق هو إبراز لأهم المعوقات التي تعترض مسيرة مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة الكويت وحتى يستطيع سوق الأوراق المالية من أداء دوره الحقيقي في المجتمع فإن تصحيح مسار مهنة المحاسبة والمراجعة ضروري والذي بدون هذا التصحيح من الصعب على سوق الأوراق المالية من أداء دوره الإيجابي في المجتمع .

الخلاصة والتوصيات :

لا شك أن طريقة اختيار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لمجتمع ما يجب أن تعكس حاجة المجتمع الحقيقية لما يناسبه من هذه المبادئ والعقبات والمحددات التي تواجهه . والسبب في ذلك هو أن العديد من الفئات التي ستستخدم هذه المعلومات المالية قد تتأثر متأثراً مختلفاً في حالة استخدامها طرقاً ومبادئاً معينة لقياس بنود القوائم المالية دون طرق أخرى . فعملية اختيار المبادئ المحاسبية في مجتمع ما إنما هي عملية اختيار جماعي Social Choice يتوقف على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها وتعكس كيفية التوفيق بين الرغبات المتعارضة لأعضائه والفئات التي تتأثر بنتائج قياس الأحداث المالية . ومن أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على اختيار نظام معين للمعلومات المالية يمكن إيجازها بالآتي :

١ - المعلومات المالية تؤثر على قرارات المجتمع بالنسبة لتوزيع الثروة بين

الاستهلاك والادخار والاستثمار مما يؤثر بدوره على معدل التكوين الرأسمالي في المجتمع .

٢ - درجة ونمط توزيع المخاطرة التي ستحملها الفئات المختلفة في مجتمع ما تتأثر بدورها بالمعلومات المالية .

٣ - التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية الشحيحة المتاحة للمجتمع بين القطاعات وداخل القطاع الواحد تأثر بالمعلومات المالية .

٤ - عدم تكافؤ إتاحة المعلومات بين جميع المتعاملين يؤدي إلى توزيع غير عادل للثروة بين المستثمرين في سوق الأوراق المالية .

٥ - المعلومات المتاحة من المصادر الخاصة تعتبر مكلفة بعض الشيء لذا فعدم توفر المعلومات المتاحة من المصادر العامة بصورة كافية وكفاءة سيزيد من نشاط تجميع وتشغيل المعلومات من المصادر الخاصة بتكلفة للمجتمع تزيد عن تكلفة إتاحة تلك المعلومات لجميع المتعاملين في السوق .

لذا فمثل هذه الآثار الاجتماعية والاقتصادية يجب إخضاعها للقياس وأخذها في الاعتبار من جانب الجهات القائمة على تنظيم مهنة المحاسبة وذلك قبل اختيار مجموعة من التوصيات المحددة بشأن المبادئ والقواعد والإجراءات الواجب اتباعها من جانب المحاسبين المرخصين . لذا فمن المؤكد أن حل مشكلة عدم وجود مبادئ محاسبية كويتية لا يتأتى عن طريق استيراد مجموعة من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها دولياً والمطبقة في بلدان أخرى دون محاولة إخضاع هذه المبادئ لاختبارات الملائمة ومعرفة الآثار التي قد تنتج عنها على المستوى المحلي .

مما سبق يمكن أن نصل إلى التوصيات التالية :

أولاً : ضرورة العمل على بذل الجهود من جانب الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة سواء الحكومية والمتمثلة بوزارة التجارة والصناعة أو القطاع الخاص

والممثل بالمراجعين المرخصين وجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتيين في تحديد المبادئ المحاسبية الواجبة المراعاة والتي يؤسس اختيارها على ضوء ما يتوقع أن تنتج من آثار اقتصادية واجتماعية بسبب تطبيقها .

ثانيا : العمل على وضع معايير تدقيقية يلتزم بها القائمون على مهنة المراجعة وكذلك وضع قانون لشرف المهنة يحكم تصرفات المراجعين .

ثالثا : العمل على توفير القدر الكافي من الإفصاح في التقارير المالية بما يضمن القضاء على عدم التكافؤ في إتاحة المعلومات بين جميع المتعاملين والتقليل أو القضاء من خطورة توافر المعلومات الداخلية لبعض فئات المتعاملين في السوق .

رابعا : ضرورة التأكد من أن الشركات التي تطرح أسهمها في البورصة تتمتع بنظام محاسبي سليم يتمتع بدرجة عالية من الكفاءة في قياس الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدة الاقتصادية والتغيرات التي تطرأ عليها وكذلك فعالية هذا النظام في توصيل المعلومات التي تنتجها هذه الوحدة الاقتصادية إلى محتاجيها من الفئات المختلفة في المجتمع . هذا يأتي بأن يتم التأكد بأن نظام المراجعة الداخلي الموجود في هذه الشركات ذو مستوى عالي ويستطيع أن يفي باحتياجات النظام المحاسبي .

خامسا : ضرورة دراسة والتعرف على احتياجات مستخدمي البيانات المالية بصفة عامة والمستثمر الفرد بصورة خاصة وذلك حتى يتمكن النظام المحاسبي من توفير مثل هذه المعلومات في مخرجاته (القوائم المالية) . هذا العمل سيضيق الفجوة بين ما يتوقع أن يحصل عليه وما يحتاج إليه قارئ البيانات المالية وما توفره له القوائم المالية في الكويت في الوقت الحاضر .

سادسا : التأكد من نوعية ومستوى عملية المراجعة من حيث ١ - وضع معايير وتوفير إرشادات لتطبيق هذه المعايير ٢ - التأكد من عدم الخود عن هذه المعايير الموضوعة عند القيام بالمراجعة الفعلية ٣ - متابعة عملية تنفيذ هذه المعايير من قبل

أشخاص مستقلين ليس لهم مصلحة ما في كيفية تنفيذ هذه المعايير .

سابعاً : ضرورة إيجاد مؤسسات متخصصة تقوم بعملية تحليل البيانات المالية وذلك لتوفير النشرات الدورية وذلك لترشيد قرارات المستثمرين والتقليل من المضاربة وأثر الاشاعات والتخمين .

ثامناً : ضرورة إضفاء الصفة الحقيقية للمحاسبة ودورها الأساسي في المجتمع الحديث وهو المحافظة على الصالح العام ومحاولة التوفيق بين احتياجات أصحاب المصالح المتعارضة في المجتمع .

تاسعاً : التأكيد على استقلالية المراجعين وذلك بمحاولة القضاء على أي وجه من أوجه التضارب في المصالح من قيام مكاتب المراجعة بأداء خدمات إضافية للعميل بالإضافة إلى مراجعة وتدقيق حساباته مثل خدمات الاستشارات الإدارية .

عاشراً : ضرورة وجود تشريع مؤقت في الوقت الحاضر ينظم مهنة المحاسبة في الكويت حيث أن تنظيم المهنة هو عمل مستمر ولا يتأتى في فترة قصيرة وقد يحتاج إلى عقود من الزمن لذا فمن الضروري قيام الجهات المنظمة لمهنة المحاسبة بوضع تصورات أولية تلزم بها القائمين على عملية المراجعة بدولة الكويت مراعاتها عند قيامهم بعملية المراجعة وذلك حتى يتسنى لسوق الأوراق المالية من النمو والتطور السليم من خلال التشريع القانوني المنظم له وبمساعدة أدواته التي تعتبر المحاسبة أهمها .

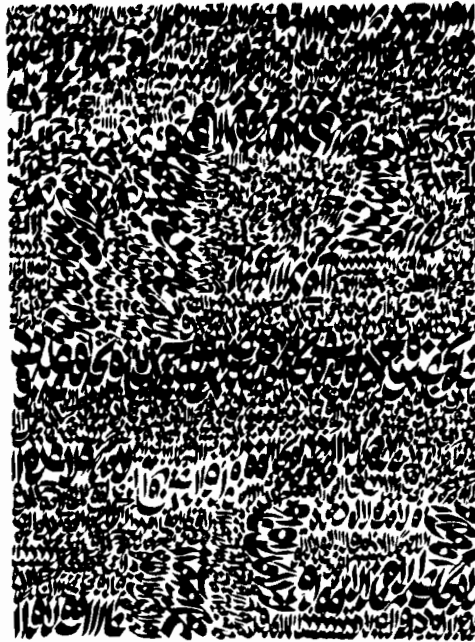
أحدى عشر : أخذ مشكلة التضخم وتقلبات الأسعار وفقدان القوة الشرائية للنقد في الاعتبار وخاصة أن معظم التضخم الموجود في الاقتصاد الوطني هو تضخم مستورد عن طريق إيرادات الحكومة التي تأتي من تصدير سلعة واحدة « نفط خام » فمشكلة التضخم وفقدان القوة الشرائية يعتبر عامل هام يؤثر على الصورة الحقيقية للشركة وعدم أخذه في الاعتبار قد يعطي صورة مشوهة ومضللة للقوائم المالية .

أثنى عشر : لا شك أن الأوان قد آن بأن تقوم الشركات التي تطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية بإصدار نشرات وقوائم نصف وربيع سنوية أو ما يسمى بالقوائم الفترية وذلك حتى يستطيع المستثمر اتخاذ قرارات سريعة على ضوء الإفصاحات الإضافية هذه .

ثالث عشر : لا تزال كثير من الشركات لا تظهر نتائج عملياته مع شركاتها الزميلة ضمن قوائمها المالية كما أن كثير من الشركات القابضة لا تظهر نتائج عمليات الشركات المملوكة لها ١٠٠٪ أو التي لها سيطرة عليها ٥٠٪ أو أكثر في حسابات مجمعة وهذه الممارسة لا شك تخفي كثير من الحقائق على المستثمرين ناهيك أنها تعتبر ممارسة غير مقبولة من قبل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بالإجماع مما يدعو إلى أخذ هذه العمليات في الاعتبار من قبل الشركات التي تطرح أسهمها في سوق الأوراق المالية .

المجلة العربية للملوم الانسانية

تصدر عن جامعة الكويت ، فصلية محكمة ، تقدم البحوث الأصلية والدراسات الميدانية والتطبيقية
في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية .



رئيس التحرير
د. عبدالله العتيبي
مديرة التحرير
آمال بدر الغربالي

جميع المراسلات توجه الى رئيس التحرير : ص. ب. ٢٦٥٨٥ الصفاة - الكويت
هاتف : ٨٢١٦٣٩ - ٨١٥٤٥٣ (الشويخ) - تليكس ٢٢٦١٦ KUNIVER